

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

بأن ا ﻻ لم ينزل لها مثلا فمن قال إن كل ما نزل من كلام ا ﻻ فهو مثل لها من كل وجه فقد ناقض الرسول في خبره .

و أيضا فقد تقدم قوله (أحسن الحديث) و مع تماثل كل حديث ا ﻻ فليس القرآن أحسن من التوراة و الإنجيل و كذلك تقدم ما خص ا ﻻ به القرآن من الأحكام .

فإن قيل نحن نسلم لكم أن ا ﻻ خص بعض كلامه من الثواب و الأحكام بما لا يشركه فيه غيره لكن هذا عندنا بمحض مشيئته لا لإختصاص ذلك الكلام بوصف إمتاز به عن الآخر قيل أولا هذا مخالف لصريح نصوص الكتاب و السنة و إجماع سلف الأمة مع مخالفته لصريح المعقول ثم هذا مبني على أصل الجهمية و القدرية و هو أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح و هؤلاء لما جوزوا هذا قالوا إن الرب لم يزل معطلا و ما كان يمكن في الأزل أن يتكلم و لا أن يفعل ثم صار الكلام و الفعل ممكنا من غير حدوث شيء إقتضي إنتقالهما من الإمتناع إلى الإمكان و قالوا إن القادر المرجح يرجح بلا مرجح .

ثم قالت الجهمية و العبد ليس بقادر في الحقيقة فلا يرجح شيئا بل ا ﻻ هو الفاعل لفعله و فعله هو نفس فعل الرب و قالت